

# واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر بين الطموحات والعقبات

د. محفوظ مراد

أستاذ محاضر ، جامعة البليدة 2



## مستخلص:

رغم التطور الكبير والسريع الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيات الحديثة، إلا أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتكمة، في كثير من الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية. فبعد أكثر من عقد من بدء الحديث عن الشروع في تطوير نظم الدفع الإلكتروني، مازالت التعاملات النقدية هي سيّدة الموقف

## Abstract :

Despite the great and rapid development Algeria has undergone in recent years in the use of modern technologies, this has not been reflected in all aspects of daily life for Algerians, Including commercial transactions, which are often reserved for traditional trade patterns, In the presence of a sophisticated electronic transactions that shorten and facilitate business operations. More than a decade after the start of the development of electronic payment systems, cash transactions are still the case

## مقدمة :

نعيش اليوم في عصر يتميز بالسرعة الفائقة في كل المجالات ، بتدخل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في القضايا التي تخص الكون بأجملة وبالأخص الإنسان ، الذي يعتبر المؤثر والمتأثر الرئيسي ، سواء كانت قضايا سياسية ، اجتماعية ، ثقافية أو اقتصادية ومن أهم آثارها هي تطوير اقتصاد المعرفة ، حيث ظهرت الحاجة اليه منذ انهيار مبادئ المدرسة الكلاسيكية من شفافية المعلومات والعقلانية المطلقة، فعرفت المنشآت بكل أنواعها وخاصة الاقتصادية أنه لا يمكن تحقيق أهداف الاستراتيجيات الموضوعة إلا بتوفر المعلومات، المعارف، الكفاءات و الخبرات وأن الاهتمام بداخل المنشأة أو محيطها القريب والذي له تأثير مباشر عليها لم يعد ذو جدوى كبيرة للوصول لأهدافها وتحقيق ميزة تنافسية تجعلها تحافظ على مكانتها لأمد طويل وتسمح بتطورها وإحداث التجديد باستمرار.

وهذا ما يركز عليه الاقتصاد اليوم ، أي اقتصاد المعارف أو الاقتصاد المبني على المعرفة، والذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل كبير في أداء مهامه،

ومن أهم ما نتج عن اندماج وتلاصق اقتصاد المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو التجارة الإلكترونية التي تعتمد على اقتصاد المعارف في صلب عملها وتغير مستوى الاهتمام وترتيب أهمية السلع المتاجر بها ، حيث كانت تعطى أكبر أهمية للسلع المادية الملموسة وذات الأحجام الكبيرة فأصبحت إلى السلع الرقمية، والمتاجرة بالمعلومات وخدمة مجال الخدمات اللاملموسة، تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات المنتجين ثم تليها السلع المادية، وهذا ما أعطى الأهمية القصوى لاستعمال التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة والسرعة الفائقة في أداء الأعمال التي تكلف الجهد والأموال الطائلة عند استعمالها للتجارة التقليدية .

رغم التطور الكبير والسرير الذي شهدته الجزائر، خلال السنوات الأخيرة، في استخدام التكنولوجيا الحديثة، إلا أن ذلك لم ينعكس على كلّ مناحي الحياة اليومية للجزائريين، ومنها المعاملات التجارية التي مازالت محتشمة، في كثير من

الأحيان، إلى الأنماط التجارية التقليدية، في ظلّ حضور محتشم للمعاملات الإلكترونية التي تختصر وتسهّل العمليات التجارية. فبعد أكثر من عقد من بدء الحديث عن الشروع في تطوير نظم الدفع الإلكتروني، مازالت التعاملات النقدية هي سيّدة الموقف. ورغم المحاولات الحثيثة للاستفادة من الانترنت في عالم التجارة، والتجارب العديدة التي ظهرت في هذا المجال، إلاّ أن التسوّق الإلكتروني واقتناء السلع بكبسة زرّ مازالا بالنسبة لغالبية الجزائريين مجرد حلم قد لن يتحقّق غداً.

يُبدى الجزائريون اهتمامًا كبيرًا بالتعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، التي تشهد تناميًا مضطردًا في عدد المواقع المتخصصة في هذا المجال. تظهر بيانات موقع "أليكسا" المتخصصة في إحصائيات وترتيب مواقع الأنترنت، أن موقع "واد كنيس" الخاصّ بعرض الخدمات التجارية هو الأكثر تصفّحًا في الجزائر، إذ يأتي في المرتبة الرابعة مباشرةً بعد "فيسبوك" و"غوغل" و"يوتوب"، متفوّقًا بذلك على الكثير من مواقع المؤسسات الإعلامية الجزائرية الشهيرة، وهو ما يؤكّد أن الخدمات التجارية تحتلّ صدارة اهتمامات الجزائريين على الشبكة العنكبوتية.

من هذا المنطلق رأينا الحاجة الماسة لدراسة التجارة الالكترونية ومحاولة إجلاء الغموض عنها خاصة وأن البلدان النامية كالجزائر مثلا لا تزال بعيدة عن أداء واستغلال فوائد التجارة الالكترونية الحقيقية و أن تحاول القضاء على صعوبات التجارة الالكترونية ،والتي ترجع في الحقيقة إلى صعوبة التحكم في أخلاقيات مستعملها لا فيما هي كأداة لممارسة التجارة بشكل أسهل وأسرع بكفاءة عالية ، وكما نعلم أن هذه المشاكل الأخلاقية نواجهها حتى في التجارة التقليدية ، فالتجارة الالكترونية هي مجرد وسيلة يجب معرفة كيف نستغلها.

مما يسبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما هو واقع التجارة الالكترونية في الجزائر تحت ظل الاقتصاد المبني على المعرفة؟ وماهي العراقيل التي تحول دون تطورها ؟.

تتبع أهمية البحث من التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلوماتية واستخدامها بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري بفترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة، حيث إن التطور المطرد لشبكة الإنترنت وانتشارها وتوسعها الملحوظ حولها أن تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات وجعلها البنية التحتية في عالم الأعمال، حيث أضحت وسيلة هامة لا يمكن أن نغض البصر عنها لإنجاز مختلف أنواعها وبشكل أخص التجارية منها.

نظرا لطبيعة الموضوع تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في القيام بهذا البحث، لننا وصفنا واقع ملموس معاش وقمنا ببعض التحليلات للوضعيات السائدة وما يمكن أن تصبح حتى يستفاد من فعاليات اقتصاد المعرفة من زاوية التجارة الإلكترونية.

تهدف المداخلة إلى تسليط الضوء على موضوع التجارة الإلكترونية بشكل عام وواقعها في الجزائر بشكل خاص، وذلك من أجل كشف أسباب تأخر استخدام هذه التجارة وأهم الاقتراحات التي قد تساعد في تسريع تطور هذا الأسلوب الجديد في إتمام العمليات التجارية المختلفة، ومن أجل ذلك سوف تتم معالجتنا من خلال المحاور التالية :

- 1- مفهوم التجارة الإلكترونية :
- 2- واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر
- 3- العقبات التي تواجهها التجارة الإلكترونية في الجزائر.

#### 1- مفهوم التجارة الإلكترونية :

تمثل التجارة الإلكترونية واحداً من موضوعي ما يسمى بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما:

أ. التجارة الإلكترونية

## ب. تقنية المعلومات

فتقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي للتجارة الإلكترونية التي تعتمد أساساً على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

و التجارة الإلكترونية كمفهوم: هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة.

وتتخذ التجارة الإلكترونية أشكالاً عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الإنترنت وإجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية أو غيرها من وسائل الدفع وإنشاء متاجر افتراضية على الإنترنت والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الإنترنت.

وقد صنفت التجارة الإلكترونية عالمياً ضمن نطاق الخدمات، وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية الخاص بالخدمات بتاريخ 1999/3/17، حيث اعتبر التقرير أن تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وعليه تخضع هذه التجارة إلى نصوص اتفاقية التجارة العامة كافة في الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات.

. يجب أن نفرق هنا بين مصطلحين هامين هما:

. التجارة الإلكترونية .

. الأعمال الإلكترونية .

حيث نجد أن مجال الأعمال الإلكترونية هو مجال أوسع من التجارة الإلكترونية فيتخذ نشاط الأعمال الإلكترونية الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمية كافة، بينما يقتصر مجال التجارة الإلكترونية على مجال البيع والشراء للسلع والخدمات عبر الإنترنت.

ويمكن أن نقسم التجارة الإلكترونية إلى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين:

1. تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى:
2. تعامل بين شركة تجارية وحكومة:
3. تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي:
4. تعامل بين حكومة ومستهلكين:
5. تعامل بين مستهلك ومستهلك: كأن يقوم مستهلك ما ببيع سيارة مستعملة أو عقار أو أي سلعة أخرى إلى مستهلك آخر عبر الإنترنت.
6. التجارة الإلكترونية داخل مجال الأعمال: حيث يتم هنا استخدام نظم التجارة الإلكترونية داخلياً من خلال شبكة الإنترنت الخاصة بالعمل من أجل تقديم الخدمات للموظفين كبيع منتجات المنظمة أو المؤسسة للموظفين بأسعار مخفضة.
7. التجارة الإلكترونية في غير مجال الأعمال: حيث تقوم هنا بعض المعاهد والمنظمات غير الربحية باستخدام نظم وطرق التجارة الإلكترونية بهدف تحسين خدماتها للأعضاء.

#### 1- البنية التحتية للتجارة الإلكترونية:

تشمل البنية التحتية الإلكترونية للتجارة الإلكترونية أربعة أمور:

##### 1. الأجهزة وتتضمن:

- أ. حواسيب آلية ومخدمات
- ب. مسير وموجه المعلومات
- ج. كابلات وتقنيات حديثة للاتصالات

##### 2. البرمجيات: وتتضمن:

- أ. برمجيات التشغيل
- ب. برمجيات الاتجار بالإنترنت.

بالإضافة إلى حزم برمجيات التجارة الإلكترونية (وهي عبارة عن برمجيات خاصة تسمح بإتمام عمليتي البيع والشراء الآني عبر الإنترنت).

3. مقدمو خدمات التوصيل بالشبكات العامة المفتوحة (كالإنترنت) ويعني بذلك الجهات التي تقوم بتوفير خدمة الإنترنت في الدول.

4. الخدمات المخولة: وهي خدمات تتعلق بإتمام الصفقة التجارية كالإعلان وطرق الدفع والتسليم وخدمات التحقق من الأهلية.

وبالإضافة إلى البنية الإلكترونية لابد من توفر البيئة المالية المناسبة لأساليب الدفع الإلكتروني والاستخدام المكثف لوسائل الدفع الحديثة لبطاقات الائتمان.

## 1- 2 السبل العامة لإعتماد التجارة الإلكترونية

تعتمد أي دولة على أربعة سبل لأنجاح ونشر التجارة الإلكترونية ،  
نوضحها كمايلي :

### أ- السبل التشريعية

بناء نظم تشريعية و تنظيمية تحكم التجارة الإلكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة ، بشكل يجعلها أكثر إستجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية أو إصدار تشريع مختص ليقوم بتنظيم هذه التجارة من مختلف جوانبها إنطلاقا من إنشاء المواقع على شبكات الإتصال الإلكتروني وإثباته إلى إجراءات تأمينها ونظم سداد المدفوعات.

### ب- السبل التكوينية

إن إعتماد التجارة الإلكترونية في أي دولة يجب أن يقوم بواسطة إطارات مختصة في التكنولوجيا الإلكترونية ، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه و لهذا يجب أن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال، فتدخل التجارة الإلكترونية كتخصص من تخصصات التكوين في الإعلام الآلي على كل المستويات بالأخص على مستوى التعليم

العالي ، حيث بالإمكان تخصيص فرع في التجارة الدولية لتخصص التجارة الإلكترونية أو تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق و التجارة بصفة عامة .  
ت- السبل الإقتصادية

إن أهم السبل لإعتماد التجارة الإلكترونية هو السبل الإقتصادية لتأثيرها المباشر في قرار إعتماد التجارة الإلكترونية و سنورد أهم هذه السبل فيمايلي :

- خوصصة قطاعات الإتصال و فتح أبواب المنافسة و هذا بغرض تخفيض تكلفة إستخدام الأنترنت مما يساهم في إنتشار الثقافة الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية .

- تخفيض الرسوم الجمركية على التكنولوجيا المعلومات المستوردة لتتيح لمعظم فئات المجتمع من الحصول عليها .

- تحديث أساليب الدفع باتباع الأساليب الإلكترونية و إنشاء الشبكات المصرفية الإلكترونية  
ث- الأساليب الحمائية .

بما أن المستهلك هو أهم طرف في المعاملات التجارية و ثقته تعتبر أساس هذه المعاملات ، فإنه يجب التفكير في قوانين تحمي المستهلك الجزائري لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل في التجارة الإلكترونية

## 1- 2. الأثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية :

- . تعمل التجارة الإلكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم ورئيس من أصول رأس المال كما تتاح الفرصة لزيادة حجم عمليات البيع من خلال الاستفادة من المقدرة على التسوق عبر الإنترنت طوال ساعات النهار والليل دون أن تزيد التجارة الإلكترونية من الضغوط التنافسية على المنشآت، وذلك بفعل تخفيض

تكلفة المنتجات، لأن تطبيق هذا النوع من التجارة سيؤدي إلى زيادة كمية هذه المنتجات وسعي المنشآت إلى ترويجها في مناطق جديدة لم تكن تتوجه إليها من قبل (بمعنى أن التجارة الإلكترونية تساعد المنظمات في دخول الأسواق الدولية والتسويق الدولي). وإلى تقديم أفضل عروض البيع لجذب العملاء، و تقديم تسهيلات كثيرة للمستهلك، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الأخرى، وبذلك تفقد المنشآت الأقل كفاءة قدرتها على المنافسة.

- . تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات اللازمة.

- . إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفوذ إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق، حيث لم تعد المنشآت الصغيرة بحاجة إلى وسائل تقليدية للبيع، ولم تعد بحاجة إلى الانتقال إلى البلاد الأخرى وإقامة وكالات فيها، ولكن أصبحت بحاجة إلى وسطاء المعلومات الذين يلعبون دوراً مؤثراً في التجارة الإلكترونية، خاصة إذا علمنا أن أي منظمة مهما كان نوع وطبيعة عملها تستطيع الدخول إلى الشبكة وعرض ماتشاء من سلع وخدمات وأفكار دون أية قيود، وبذلك فإن المنافسة أصبحت عالمية النطاق.

- . ستؤدي التجارة الإلكترونية . بما تحمله من تكنولوجيا متطورة . إلى مزيد من تقسيمات العمل وتغيير في أنماطه وأساليبه والتخلي عن بعض العناصر البشرية ( خاصة العمال متوسطي وعديمي المهارة) التي كانت تقوم بهذا العمل، بالإضافة إلى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر سواء متاجر البيع بالجملة أو التجزئة، مما سيكون لهذا كله أثر غير محمود على زيادة معدلات البطالة حتى ولو كانت بطالة مؤقتة ممكن أن تزول على المدى الطويل.

- . تخفض التجارة الإلكترونية من مطرح الضريبة في مهن متعددة كالصرافة ومبيعات الكتب.

## 2- واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الإلكترونية التي صارت تنافس التجارة التقليدية من حيث الحجم والتي يتوقع الخبراء أن تتجاوزها خلال السنوات القادمة في ظل نسب النمو العالية التي تسجلها التجارة الإلكترونية إلا أن الجزائر لم تسن لحد الآن قانونا خاصا بالتجارة الإلكترونية رغم الحديث عن تدارك هذا الأمر خلال تعديل القانون المدني، الذي من المنتظر أن يفرد لها مواد خاصة بها تحددتها وتضبط قواعدها .

ومع ذلك فقد سنت الجزائر بعض القوانين والنصوص التطبيقية التي تمس بشكل أو بآخر أحد جوانب التجارة الإلكترونية كالقانون الخاص بموردي الإنترنت ، أو المواد المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، أو تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تتضمن مواد متعلقة بالملكية الصناعية حتى تتوافق منظومتنا التشريعية مع القوانين العالمية ، وهو ما يعني أن الجزائر مقبلة في المستقبل القريب على إصدار قانون خاص بالتجارة الإلكترونية بحكم الالتزامات الدولية التي يفرضها الاندماج العالمي ورغبة الجزائر في اللحاق بركب التطور في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة عبر الإنترنت علما أن عدة دول عربية كتونس ،والامارات العربية المتحدة، والسعودية، و مصر قطعت أشواطاً هامة في المجال التشريعي الخاص بتقنين التجارة الإلكترونية.

## 2- 1: ملامح التجارة الإلكترونية في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الإنترنت في الجزائر هو يونس قرار الملقب بـ "بيل غايتس الجزائر" و الذي قام بمغامرة فريدة من نوعها عندما استغلال فراغ القانوني في مجال توريد الإنترنت حيث استورد في 1997 تجهيزات خاصة بشركة "جيكوس" متعلقة بربط الناس بالإنترنت بشكل جماهيري، بعد أن احتكر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (سريست) المملوك للدولة التعامل بالإنترنت وحصره في نطاق ضيق خاص بالباحثين فقط وذلك لمدة أربع

سنوات. غير أن السلطات العليا في البلاد حجزت هذه التجهيزات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في المطار، ومنعت قرار من تحقيق هذا المشروع على أساس أن الدولة لم تقرر فتح هذا الميدان للخواص، إلا أن الصحافة الجزائرية تحركت وأثارت ضجة إعلامية حول هذا المنع مما أجبر السلطات العمومية على الرضوخ للأمر الواقع ، وتم رفع الحجز عن التجهيزات وباشرت شركة جيكوس نشاطها، وأنشأت أول نادي للأنترنت في حيدرة بالعاصمة في نفس العام، وصار بإمكان أبسط جزائري لأول مرة الإبحار في عالم الأنترنت. ولم يكن أمام السلطات العمومية في هذه المرحلة سوى إصدار نص تشريعي متعلق بالسماح للخواص بإنشاء شركات لتزويد الأنترنت لملاء الفراغ القانوني في هذا الجانب ، وبحلول عام 2000 فاق عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال عشرين شركة غير أن شركتين فقط فرضت أنفسهما في السوق ويتعلق الأمر بـ " إيباد " و "جيكوس". مليون أنترناتي في الجزائر يمثلون قاعدة التجارة الإلكترونية .

ثم جاءت تجربة موقع "واد كنيس"، الذي استمدّ تسميته من سوق "واد كنيس" الشهيرة بالجزائر العاصمة، عام 2006، كمغامرة خاضها خمسة شبّان من بلدية القبة بالعاصمة لم تتجاوز أعمارهم آنذاك العشرين سنة، لعرض المنتجات الحديثة والقديمة بمختلف أنواعها للبيع أو الإيجار على الانترنت، قبل أن يحتلّ المرتبة الأولى في الجزائر من حيث الانتشار، ويصبح الوجهة المفضّلة للباحثين عن البيع أو الشراء أو الاستئجار، حيث يتجاوز عدد زائريه 250 ألفًا يوميًا، إضافة إلى أربعة ملايين معجب على صفحته الرسمية على "فيسبوك".

ويبدو أن نجاح تجربة "واد كنيس" أثار شهية الكثيرين لاقتحام عالم التجارة والإشهار عبر الانترنت، والذي ظلّ إلى وقت قريب غير مكتشف في الجزائر، حيث ظهرت العشرات من المواقع الإلكترونية المتخصصة في عرض المنتجات والخدمات عبر الشبكة. بدءًا بالملابس والسلع الاستهلاكية والتجهيزات الكهرومنزلية، وصولاً إلى السيارات والعقارات والخدمات بمختلف أنواعها.

وهناك تجربة أخرى وهو موقع "أشريلي" الذي يعرض سلعا استهلاكية ويقوم بتوصيلها إلى الزبائن، وتقوم فكرة الموقع على عرض السلع وتوصيلها إلى عنوان المتعامل بنفس ثمنها مع احتساب رسوم التوصيل، لكن الدفع يتم بطريقة نقدية، وهو ما تنجر عنه، حسب المتحدث، عدّة أخطار تتعلّق بصعوبات التوصيل وعدم وجود إطار قانوني يحمي المؤسسة، مضيفاً أنه بعض الحالات يطفئ الزبائن هواتفهم بعد شحن السلعة المطلوبة، وهو ما يجعل المؤسسة تتكبّد خسائر جزاء ذلك.

وعمّا إذا كان هذا النوع من التجارة يلقي إقبالا من الجزائريين، اعترف المتحدث بأن الاقبال مازال محتشماً، في ظلّ المعطيات التي أشار إليها سابقاً، حيث بلغ أكبر معدل سجّله الموقع هو أربعون زبوناً في الأسبوع، مضيفاً أن هذا المجال مازال صعباً في الجزائر ويواجه العديد من العراقيل، داعياً إلى تشجيعه، خاصة أن معظم المشتغلين فيه هم شباب قاموا بإطلاق مؤسساتهم الخاصة بمبادرات شخصية، مشيراً إلى فوائد هذا النشاط على الاقتصاد الوطني.

وقد حققت هذه النقلة للجزائريين إمكانية الاطلاع، من خلال شبكة الانترنت، على السلع والخدمات التي يريدون الاستفادة منها، غير أن خبراء في مجالي الاقتصاد وتكنولوجيات الاتصال يعتقدون أن هذا النوع من المواقع لا يعكس حقيقة التجارة الإلكترونية في الجزائر، مادامت المعاملات المالية تتمّ في أغلب الأحيان بالطرق التقليدية، سواء بالشيك أو بالدفع النقدي المباشر، بينما تقتضي التجارة الإلكترونية الاعتماد بشكل أساسي على الدفع الإلكتروني وتقليص الاستخدام اليدوي إلى أقصى حدّ ممكن.

ولكن رسمياً الانطلاقة الفعلية للتجارة الإلكترونية في الجزائر أعلن عنها آنذاك وزير تكنولوجيا والاعلام ووزير التجارة شهر أفريل 2009 بمناسبة افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي حمل شعار "التجارة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي" مؤكداً أن الجزائر سوف تحصل على إطار قانوني وتنظيمي يسمح بتأطير التجارة الإلكترونية ويوفر الأمن والحماية اللازمين للبيانات والصفقات الإلكترونية.

وبالفعل بدأ التعاملون الاقتصاديون يتحضرون لثورة التجارة الإلكترونية، فقد انطلقت بعض المحاولات المتواضعة لتطبيق هذه التجارة.

ويقول الخبير في تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الدكتور يونس قرار، إن ما هو موجود في هذا النوع من المواقع الجزائرية هو مرحلة أولى من التجارة الإلكترونية وجزءٌ منها وليس تجارة إلكترونية بمفهومها الدقيق "فتلك المواقع تلعب دور الوسيط الذي يعرض خدمات عن طريق الانترنت، لكن الدفع يكون إما نقداً أو بالشيك، وهو ما يستلزم العودة إلى العملية الكلاسيكية التي يميّزها الدفع اليدوي والتوصيل التقليدي".

ويؤكّد الدكتور قرار أن التجارة الإلكترونية تستلزم حضور مجموعة من العناصر والشروط التي تستخدم نظام الدفع والسحب الإلكترونيين، والتي إذا غاب أحدها فإن العملية تتعطل برمتها، وأول تلك العناصر هي المؤسسة التي تعرّف بمنتجاتها عبر الانترنت أو برامج الهواتف الذكية، ويُشترط أن تكون معروفة الهوية وموثوقاً في صديقتها، ثم تأكيد المشتري لطبيته عن بعد، أي عبر الانترنت، والذي يُشترط بدوره أن يكون معروف الهوية ومحدّد العنوان، ثم مؤسسة النقل التي تكون مربوطة إلكترونياً بالعملية، ثم التأمين الذي يضمن حقوق كلّ طرف في حال حدوث مشكلة خلال أية مرحلة من مراحل العملية التجارية. كما يشترط قرار وجود نصوص قانونية خاصة بمجال المعاملات الإلكترونية تتيح للطرف المتضرر اللجوء إلى العدالة، إذا حدثت مشكلة.

ويضيف المتحدث بأن الدفع الإلكتروني ليس عملية صعبة، لأن الأجهزة هي التي تقوم بكل شيء، بينما مهمة الأشخاص تقتصر على البرمجة فقط، بحيث لا يعمل الموقع بنظام الإدارة المتمثل في المداومة ثماني ساعات في اليوم، بل يعمل على مدار الساعة، وهو ما يتيح الخدمة للعملاء في كلّ لحظة.

ورغم بداية اهتمام السلطات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الفترة الأخيرة بدليل تعديل اسم "وزارة البريد والمواصلات" إلى "وزارة البريد وتكنولوجيا

الإعلام والاتصال"، وسعيها لإنشاء مدينة متخصصة في هذا الميدان في سيدي عبد الله، وتحضيرها لإنشاء حكومة إلكترونية، وإعدادها لمشروع قانون حول بطاقة التعرف الإلكترونية، إلا أنه ومع ذلك فإن الحكومة لا تبدو على عجلة من أمرها فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية التي تطرح عدة إشكاليات على المستوى حركة الأموال، الضرائب، الحجية القانونية لدى العدالة بالنسبة للعقود والتوقيعات الإلكترونية، والجرائم الإلكترونية التي قد يصعب التحكم فيها إذا تم الدخول إلى نطاق التجارة الإلكترونية بشكل متسرع وغير واع بحجم المخاطر رغم كثرة المزايا، فالهند التي تعتبر من دول العالم الثالث بلغت مداخيلها من التجارة الإلكترونية 20 مليار دولار في السنة وهو ما يمثل حجم الواردات الجزائرية.

### 2-3- مزايا اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الإلكترونية :

من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد إتمامه التجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

أ/- فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها وإنخفاض مواردها.

ب/- الاستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية أكبر

ج /- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم

د/- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكتروني المختلف

هـ -/ إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات وذلك بتمكين ان تتم بسهولة عن طريق شبكة الأنترنت و الدفع الإلكتروني و/ -سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه ، سواء على المستوى العالمي أو المحلي  
ي- / إعطاء نفس جديد للتجارة الإلكترونية الجزائرية خاصة و نحن مقبلون على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

### 3- العقبات التي تواجهها التجارة الإلكترونية في الجزائر :

رغم أن الانعكاسات الايجابية للتجارة الالكترونية على الاقتصاد لا تعد ولاتحصى، إلا ان هذه التجارة تبقى محدودة للغاية في الجزائر بسبب مجموعة من العقبات التي تمنعها من التطور والانتشار، والارتقاء إلى المستوى العالمي.ومن هذه الأسباب يمكن ذكر الآتي :

1- تبين كل الدلائل والإحصائيات المتوفرة في الجزائر ضعف البنية الأساسية الضرورية لممارسة التجارة الإلكترونية على نطاق واسع من شبكات اتصالات سلكية واللاسلكية، حاسبات برمجيات ،زد إلى ذلك الثمن المرتفع نسبيا لموجات التردد وبطء الأنترنت، وعدم توافر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب، ويرجع هذا إنعدام المنافسة في أسواق الخط الثابت بحيث يحتكر المتعامل التاريخي" اتصالات الجزائر" تقديم الخدمات الهاتفية السلكية واللاسلكية.

2 -تعتمد التجارة الإلكترونية بشكل أساسي على الأنترنت كأداة اتصال ، إلا أن في الجزائر الواقع يؤكد محدودية انتشار الانترنت ، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشارعالمي لا يزال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة ، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% ، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى سوى 5.33% .

3- تعاني الجزائر من ضعف كبير في إنتاج السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالجزائر لا تولي الإهتمام الكافي لعملية خلق صناعة وطنية لهذه التكنولوجيا، وهذا راجع لسياسة الحكومة بإعطاء أفضلية للإستثمار التقليدي في قطاعي الطاقة والعقارات.

4- الإنتشار الواسع للأمية في الجزائر، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة و بالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس التجارة على الانترنت و هذا عائق يحول دون إنتشار التجارة الإلكترونية . وبهذا فتوظيف الإنترنت في الجزائر يعتبر توظيفاً ترفهياً لا توظيفاً تجارياً، فمن خلال دراسات متخصصة بينت أن ارتفاع المستوى التعليمي لمستخدمي الانترنت، حيث سيطر الجامعيون على أكبر نسبة قدرت ب 66.2 بالمائة. فأغلبية مستخدمي الانترنت هم شباب (53 بالمائة)، يستغلون الشبكة بالدرجة الأولى في عمليات بحثية بإستخدام محركات البحث (95.3 بالمائة)، وتتجه نسبة كبيرة من المستخدمين إلى البريد الإلكتروني (82.6 بالمائة)، كما يهتم هؤلاء المستخدمين بتحميل الألعاب والاغاني والبرمجيات (67.6 بالمائة)، إلا ان أقل مواقع الخدمات زيارة هي مواقع الشراء على الخط بنسبة (10.7 بالمائة).

5- تفتقر الجزائر إلى الموارد البشرية والخبرات التكنولوجية والكوادر المؤهلة للتعامل مع تقنيات التجارة الإلكترونية، والتي من المفروض أن تتولى مهمة تصميم وتطوير مواقع التجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات ونظم دفع إلكترونية وتكون خبيرة ايضاً في قواعد البيانات والبرمجيات وأنظمة التشغيل، ويرجع ذلك إلى:

- ضعف مستوى التكوين المتخصص في تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى المعاهد والمؤسسات.

- ضعف أنشطة البحوث والتطوير، حيث تدل المؤشرات على تدني مستويات القدرة العلمية والتكنولوجية للجزائر مع تواضع أعداد العلماء والباحثين، مما زاد في الطين بلة هو هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الدول المتقدمة .

6-تعرف الجزائر ضعف في البنية التحتية للدفع الإلكتروني ، فأغلبية وسائل الدفع المستعملة في الجزائر فهي تقليدية ، وقد تأخرت البنوك الجزائرية كثيرا في إصدار وسائل دفع تتماشى مع التطورات التكنولوجية(حيث مع نهاية سنة 2005 فقط عرفت إعطاء إشارة إنطلاق نظام الدفع الإلكتروني بإستعمال البطاقات البنكية).حيث تعتبر هذه البطاقات هي الطريقة المفضلة لتسديد المدفوعات مباشرة على الانترنت ، إلا أن إستعمالها في الجزائر يبقى محدودة جدا.( فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني ، والتأخير الكبير في تحيين حساباته).

ويرجع ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني وتأخر البنوك في تطوير هذه البنية إلى ارتفاع تكاليف الاقتناء ورداءة الخدمات البنكية وكثرة تعطلات الموزعات الآلية مما يؤدي إلى نفور المواطنين لإستخدامها أو طلبها، وظف إلى هذا ضعف قدرة القدرة الشرائية للمواطنين وتفضيلهم العمل التقليدي المباشر دون تحمل تكاليف واشتراكات البطاقات الائتمانية.

وما يزيد من عرقلة تطور نظام الدفع الإلكتروني هو نقص الأمن والانضباط فيما يتعلق بتسرب معلومات الشركات ومراسلاتها عبر الشبكة بالإضافة إلى عمليات الدفع الإلكتروني، حيث قد يستغل بعضهم رقم بطاقة ائتمان المشتري أو قد يتم التعامل مع جهات غير موجودة في الواقع فقد لا يوجد مستهلك حقيقي أو شركة حقيقية.

7-التعاملات المالية الإلكترونية ، لا تزال في بدايتها ، رغم مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية ، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة ، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين ، وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني ، والتأخير الكبير في تحيين حساباته.

8- تخلف النضام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة إفتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها .

9- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة ، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها ، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات ، لتحقيق الأمن المعلوماتي، والذي هو أمر ليس من السهل إنجازه ، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مساهمة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.

10-على الرغم من أن شراء السلع عبر الإنترنت أرخص من الشراء من المتاجر، إلا أن الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يرغب دائماً بالعيش ضمن مجتمع كبير، فالمستهلك يشتري من المتجر التقليدي، والسبب في ذلك يعود إلى غريزته في مقابلة الآخرين ومعاينة السلعة مباشرة والدخول في مساومة مع البائع، وانعدام الثقة في في الباعة المجهولين الذين لا يراهم.

وظف إلى ذلك عدم إنغراس التجارة الإلكترونية في عادات المجتمع وهذا راجع إلى حداثة ظاهرة التجارة الإلكترونية وتميزها بالتغيير السريع.

11- نقص إهتمام المؤسسات الإقتصادية في البلاد و عدم وعيهم بما يمكن لتقنية التجارة الحديثة عبر الأنترنت من أن تفتح لهم من آفاق إقتصادية أوسع ، فأغلبية المؤسسات لا تمتلك موقعا خاص بها على شبكة النترنت ، وحتى الأقلية التي تملك موقعا يتميز بسكونه، فهو يحتوي على بعض المعلومات التي تعرف بالشركة ومنتجاتها دون إضافة عنصر التفاعل مع المستخدمين وإبرام الصفقات الإلكترونية مباشرة على الخط.

12- من أبرز العقبات التي تحول دون تطور التجارة الإلكترونية الجزائرية هو عدم إصدار قانون خاص ينظم التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من مواضيع يكون مستقلا بحد ذاته عن بقية فروع القوانين الأخرى، فالجزائر لا تزال في مرحلة الخطر في مجال البيئة القانونية والتشريعية لهذه التجارة، ولا يزال الوعي والدور الذي يؤديه التشريع وأغراضه غير كاف .

13- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية ، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات ، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.

## الخاتمة

لقد تطورت التجارة الإلكترونية بسرعة هائلة تبعا لتطور مدعوماتها من الاقتصاد المبني على المعرفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال اللذان يمثلان الدعامة الأساسية لها.

وقد حلت التجارة الإلكترونية بدورها مشاكل كثيرة كانت تعاني منها التجارة التقليدية، وخلقنا سلعا خاصة بها ، فهي توفر السرعة والاطلاع الواسع على المعلومات التجارية في كل أنحاء العالم ،وسهلت التعامل بين كل المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، وخاصة المؤسسات العالمية التي تحتاج للتعامل الدائم مع كل المتعاملين في كل أنحاء العالم ، كما أعطت الفرصة للشركات الصغيرة في تحقيق ميزة تنافسية عالمية دون الحاجة إلى إنشاء بناء ضخّم أو تكبد تكاليف كبيرة ، فامتلاك جهاز كمبيوتر واشتراك في بنك له نظام دفع متطور يمكن الأشخاص من الوصول إلى ما كان يكلفهم سابقا أموالا وجهدا كبيرا .

إن تخطي التجارة الإلكترونية الحدود العالمية في إنتشارها لدى الدول الغربية بصفة عامة وبعض الدول العربية التي بدأت تخطو خطوات مهمة رغم تواضعها إلا أن إتمادها لدى الجزائر لم يرقى بعد إلى ذلك المستوى الذي يمكن فيه إعتبارها تقنية قانونية متطورة للتجارة و بذلك يضل الإقتصاد الجزائري ناقصا لعدم

إعتمادها . ويرجع هذا التخلف إلى أسباب خاصة بالمؤسسات الجزائرية التي لا تزال متخلفة عن ركب ممارسي التجارة الإلكترونية لأسباب تعددت يتمثل أهمها في عدم التوفير الكامل لبيئة التنمية الضرورية

إن ما تقدمه التجارة الإلكترونية من إمتيازات و ما تركز عليه من تكنولوجيات يجعلنا ن فكر فيما تستطيع أن تضيفه للإقتصاد الجزائري مستقبلا و ذلك من إختصار وقت طويل ينجر عنه توسع الفجوة بينه و بين إقتصاديات الدول المتقدمة و الدول العربية السائرة في ركب التطور.

و لهذا فإن خطوة واحدة تتمثل في محاولة إنشاء موقع تجاري صغير الحجم يخضع لمطالبات التجارة الإلكترونية يعد من معطيات تشجع على إنشاء تجارة إلكترونية و تدعو إلى أقلمة كل القطاعات التي لها علاقة بالتجارة الإلكترونية، دون إهمال القطاعات المالية و قطاع الإتصالات لقطاعين حساسين يؤثران مباشرة على هذه التجارة و ذلك بضرورة قيام الدولة باتخاذ إجراءات تحفز على تجاوز العقبات والصعوبات التي يواجهها هاذين القطاعين و أيضا إتباع المقترحات الهادفة لإنشاء تجارة إلكترونية آمنة.

يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الإلكترونية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والإستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة، من خلال إيجاد الحلول وإتخاذ بعض الإجراءات قصد النهوض بهذه التجارة وإيجاد البيئة التمكينية المناسبة لإنتشارها.

من بين الحلول التي يمكن إقتراحها للنهوض بالتجارة الإلكترونية في الجزائر هي كالتالي:

1-البدء في تسويق الخدمات الحكومية الإلكترونية ،وتوضيح مميزاتها ومردودها الكبير على المواطن من نواحي كثيرة ، وتبين المبررات القوية اللازمة لاستخدامها ، حتى يزول التحفظ الموجود عند بعض المواطنين.

2-العمل على توجيه الاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات.

3- إدراج تكنولوجيا المعلومات في جميع مناهج التعليم في الدولة.

4- توفير البيئة الأساسية الضرورية لنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

5- دعم الاستعداد الإلكتروني لكافة فئات المجتمع وتشجيعهم على التحول إلى التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال التركيز على تنمية العنصر البشري كأحدى سبل تسريع تطبيق التجارة الإلكترونية..

6- إقامة بنية تحتية قوية مكونة من شبكات الاتصال ذات سرعة فائقة وقدرة كبيرة على المحافظة على سلامة المعلومات، وتوفير تجهيزات الية، وتطوير برمجيات متخصصة ملائمة لطبيعة السوق الجزائري، ومعالجة قضية التسعير من خلال إعادة النظر في الأسعار لتتناسب مع مستويات دخل المواطنين

7- تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر ومسهل للتجارة الإلكترونية، من خلال تطوير التحويل الإلكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني باعتبارها أول خطوة لتبني هذه التجارة، مع ضرورة الحفاظ على حقوق مختلف الأطراف من خلال التأكد من السرية والأمن في هذه العمليات.

8- ضرورة توفير التعليم الأساسي للأسر الجزائرية في مجالات تكنولوجيا المعلومات.

9- تشجيع النظام المصرفي على لعب دور أساسي ميسر ومسهل للتجارة الإلكترونية، من خلال تطوير التحويل الإلكتروني للأموال وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني باعتبارها أول خطوة لتبني هذه التجارة، مع ضرورة الحفاظ على حقوق مختلف الأطراف من خلال التأكد من السرية والأمن في هذه العمليات.

10- السهر على إيجاد التنظيم القانوني والتشريعي اللازم لقيام وإعتماد التجارة الإلكترونية، الذي يضمن استمرارها ويحمي حقوق المستهلكين والبائعين المتعاملين بها، ويضمن الوفاء بالتزاماتهم، ويتم ذلك عن طريق تكييف القواعد القانونية الحالية لتلائم مع الطبيعة الخاصة للتعاملات الإلكترونية، وسن تشريعات جديدة للتجارة الإلكترونية تواكب النمو العالمي المتسارع لهذه التعاملات.

11- مقارنة البرامج والأجهزة، والمعايير الفنية المختلفة التي تستخدم عالمياً في بيئة الانترنت.

12- العمل على تسهيل استقطاب الاستثمارات في مجالات متعددة، ومن أهمها الاستثمارات في مجالات التقنية الرقمية مما يساهم في إيجاد قطاع خاص ذو فاعلية كبيرة، ودعمه رئيسية لمشروع الحكومة الإلكترونية.

13- إن المتطلبات التشريعية أهم عنصر من متطلبات التجارة الإلكترونية حيث أن توفر الإطار الشرعي لها يكسب المستهلك ثقة وإحساس بالحماية في تعامله في التجارة الإلكترونية وتوفير المتطلبات التشريعية، يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة و القانون المدني وقواعد الإثبات والقوانين المتصلة بالإشهار والتوثيق لتلائم مع التعاملات الإلكترونية وقوانين البنوك والإئتمان والقوانين المنظمة لسوق المال والبورصة وقوانين الضرائب والجمارك بالإضافة إلى إستحداث التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية، وردع الجرائم المتعلقة بالغش والنصب والإحتيال والقرصنة المعلوماتية.

14- دعم وفتح مجال الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للقطاع الخاص المحلي، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في إقامة صناعات داعمة للبنى التحتية اللازمة لتطبيق التجارة الإلكترونية.

15- إعداد المجتمع لتقبل فكرة التجارة الإلكترونية كسبيل حديث لإتمام المعاملات التجارية وهذا من خلال البرامج عبر وسائل الإعلام والاتصال.

16- أخيراً، ضرورة إيمان القائمين على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية، وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خياراً اقتصادياً فقط بل ضرورة لابد منها وأن التأخير في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لا يؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية، وإنما إلى المزيد من التدهور والتنافس الاقتصادي بسبب تناقص نصيب صادرات الدول العربية من الصادرات العالمية.

و هذه بعض السبل التي يمكن من خلالها تدعيم إنتشار التجارة الإلكترونية في الجزائر إذا كانت ترغب في التقليل في الفجوة الشاسعة التي وردت في أغلب الدراسات التي أجريت حول إستخدامات التجارة الإلكترونية في الجزائر ، إن هذه الإستخدامات لم تتجاوز ربع المستوى (البداي) الذي يشمل أنشطة الإعلان و الترويج و الموصل للمعلومات و الدفع عند التسليم و لم تصل بعد إلى المستوى الثاني و المتمثل في الدفع الفوري الإلكتروني و الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية و التحويلات النقدية على شبكة الأنترنت بين الشركات فيما بينها و بين الأفراد و الشركات.

### قائمة المراجع:

01: الكتب العامة و المؤلفات الخاصة باللغة العربي

-الدكتور : عبد الفتاح بيومي حجازي ، • النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 22

-الدكتور رأفت رضوان ، •عالم التجارة الإلكترونية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 1999

-محمد الطعمنة، طارق شريف العلوش ،الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004

-الدكتور : مدحت رمضان ، •الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية،دراسة مقارنة،دار النهضة العربية،القاهرة،21

-02الرسائل الجامعية:

- عاشور عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية والرشادة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة منتوري قسنطينة،2009-2010.

03 – المقالات والأبحاث:

– رأفت رضوان ، الإدارة الإلكترونية ، الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة ، الملتقى الإداري الثاني ، للجمعية السعودية للإدارة ، مركز المعلومات واتخاذ القرار ، القاهرة ، 2004.

-- بلعربي عبد القادر ، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر ، مداخلة بملتقى الدولي العلمي الخامس ، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولي.

04 : المراجع باللغة الفرنسية

- Christine Bitouzet , • Le commerce électronique , création de valeur pour l'entreprise , Edition Hermes Science Publications , Paris , 1999.

-Jacques, Sauret , "efficacité de L'Administration et Service à L'Administraté" : Les Enjeux de L'Administration ElectroniQue , Revue Française d'aministration publique , ecole nationale d'dministrative, N° 110 , 2004.

• Kamel benel kadi: gouvernement électronique en Algérie :la  
langue marche vers le numérique article publie : au journal EL WATAN.  
Samdi 3 mai2008 .